-دلالة الحرف-"لا-" في الدرس النَحوِيّ-

In the grammatical lesson-"la--"-in terms of the letter

د. علي عبو إلياس*
جامعة بلحاج بوشعيب-عين تيموشنت
iliasaliabbou8@gmail.com

تاريخ الوصول: 10-02-2021 تاريخ القبول: 15-03-2022 تاريخ النشر: 13-05-2022

الملخص :

يحاول هذا البحث الموسوم-بدلالة الحرف-"لا" في الدَّرس النحوِيّ- إلى رصد أبرز دلالات هذا الحرف، والَّتي اهتدى إليها علماء النحو بعد استقرائهم لمعانيها وطول نظرٍ ومباحثةٍ فيها بحسب ما تركبت فيه مستندينَ في ذلك إلى السَّماع الَّذي يُعدُّ أهمَّ ركيزةٍ من ركائز هذا البحث، ولعلَّ الإشكال الجوهريَّ الَّذي ينبغي أن يُطرَح في هذا الموضوع هو؛ ما هي أوجه الحرف -"لا"- عند النُّحاة ؟ وما علاقة دلالة هذا الحرف بالدَّرس النحويّ ؟ وقد توصَّل المؤلف في هذا المقال إلى أهمّ نتيجةٍ ألا وهي؛ استظهار تقاسيم وتفريعات هذا الحرف انطلاقًا من الشواهد المقرَّرة والَّتي فصَّل فيها العلماء موضحِّين إيَّاها في ثنايا كتبهم .

الكلمات المفتاحية : دلالة الحرف-"لا"- ؛ الدَّرس النحويُّ ؛ التقاسيم والتفريعات ؛ السَّماع .

Abstract:

This research marked - in terms of the letter - "la" - in the grammatical lesson - attempts to monitor the most prominent semantics of this letter, which grammar scholars have guided to after settled and extrapolating their meanings and discussing them according to what they were installed in, relying on the hearing which is the most important pillar of this research, and perhaps the fundamental problem that should be raised in this topic is: What are the aspects of the letter" la" in grammarians? What is the relationship of the semantics of this letter with the grammatical lesson? In this article, the author reached the most important conclusion: Demonstrate the divisions and branches of this letter based on the established evidences, which were detailed by scholars explaining them in the folds of their books.

Keywords: The semantic of the letter -"la" -, The grammatical lesson, The divisions and branches, The hearing.

.

* – د. علي عبو إلياس iliasaliabbou8@gmail.com

مقدِّمة:

لا يخلو الحديث عن-دلالة الحرف -"لا"- في الدَّرس النحويّ- من استقراء العلماء لمعانيها بحسب ما تركبت فيه من الجمل بعد طول نظرٍ و مباحثةٍ معتمدين في ذلك على السَّماع في تقرير قواعدها النحوِيَّة وبيان دلالاتها ذات الصِّلة الوطيدة بالدَّرس النحويّ فضلًا عن أنَّها ذكرت في أكثرَ من بابٍ واحدٍ ؛فقد أُردِفَت في باب الجوازم وفي باب الحروف العاطفة كما أُفرِدَ لها بابان خاصَّان في علم النحو ألا وهما ؛نفيُّ الجنس ونفيُّ الوحدة . ولا يتعيَّن معناها إلَّا بحسب التراكيب الموضوعة فيها، وقد أشرنا إلى ذلك فيما سَبَقَ ذكره آنِفًا .

إشكالية البحث :

ما هي دلالات الحرف-"لا"- الَّتي توصَّل إليها العلماء بعد استقرائهم لما وَرَدَ في السَّماع ؟ وما علاقة هذه الدلالات بالتقاسيم والتفريعات في الدَّرس النحويّ ؟

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى حصر دلالات هذا الحرف انطلاقًا من استعراض الشواهد المقرّرَة للقواعد ذات الصِّلة الوطيدة بمعاني الحرف-"لا"-، وهذا هدف خَاصٌّ بموضوع البحث. أمَّا الهدف العَامُّ فهو البرهنة بالدليل القاطع المقتَبَس منَ السَّماع على أنَّ اللَّفظَ الواحدَ في اللُّغة العربيَّة يدلُّ على معانٍ عدَّةٍ ومختلفةٍ ومتشعبةٍ على حسب ما تقتضيه التراكيب والمقاصد والسِّياقات والقرائن والأحوال وهذا ما يُؤَكِّدُّ شساعة هذه اللُّغة من حيث المعنى .

منهجية البحث :

يرتكز هذا البحث على المنهج الوصفيّ التحليليّ والَّذي نسعى من خلاله إلى وصف وتحليل دلالات هذا الحرف على وفق ما توجبه التراكيب الموضوع فيها .

- وقبل استئناف الحديث عن أوجه دلالاتها في الدرس النحوي استنادا إلى الأعاريب المستخلصة من التراكيب وجب علينا معرفة أصل الوضع الَّذي وضعت له، ولا يخفى على أيّ دارسٍ للغة العربية أنَّها موضوعة في أصلها الأوَّل للدلالة على النفيّ و الجحد، وفي هذا الشَأنِّ ذَكَرَ-ابن منظور- في معجمه -اللِّسان- نقلًا عن اللَّيث:«لا: حرفٌ يُنْفَى به ويُجْحَد به»[1] ، وقد أثبت -الكفوِيُّ- ذلك في معجمه -الكلِيَّات- على أنَّها موضوعةٌ في أصلها الأوَّل للدلالة على النَّفيّ وما في معناه أي؛ النَهيُّ لأنَّه متضَمِن للنفي، حيث قال:«و-لا- أدلُّ على النفي؛ لكونها موضوعةً للنفي وما في معناه -كالنهي- خاصَّةً»[2]، ثمَّ بيَّن -الكفويُّ- أنَّ -لا- أُختُ - لن — في نفيّ الحدث في زمن الاستقبال كما قرَّر نقلًا عن -الزمخشري - أنَّ -لن- أَوْكَدُ من -لا- حيث قال في هذا الصدد:«-لا- و-لن- هما أختان في نفي المستقبل، إلَّا أنَّ في -لن- توكيدًا وتشديدًا، تقول لصاحبك: -لا أقيم غدًا عندك-. فإن أنكر عليك تقل:-لن أقيم غدًا-. ذكره الزمخشري»[3]، إلَّا أنَّ صاحب الكليَّات اعترض على الشيخ مبيّنًا بطلان ما اِدَّعاه في ذلك مستندًا إلى السَّماع أو ما تنحوه العرب في كلامها حيث قال

في هذا السياق:«وهذه دعوى لا دليل عليها، بل قد يكون النفي بلا آكد من النفي بلن، لأنَّ المنفِيَّ بلا قد يكون جوابا للقسم، نحو:-والله لا يقوم زيدٌ-. والمنفي بلن لا يكون جوابًا له، ونفي الفعل إذا أُقسِمَ عليه آكدُ منه إذا لم يقسم»[4] فورود -لا- بعد قسم وامتناع ورود-لن- بعده دَلَّ على أنَّ الحرفَ -لا- أوكدُ من -لن-، لأنَّ نفي الفعل إذا أقسم عليه آكِدُ من الفعل الَّذي لم يقسم عليه ومجيء -لا- في جوابه يزيده مبالغة في توكيد المقسَم عليه فيكون أرسخ وأثبت وأدلَّ على نفيِّ الحدث .

1- أوجه الحرف-لا-:

ترد-لا- على ثلاثة أوجه؛ فإمَّا أن تكون نافيةً، وإمَّا أن تكون ناهيةً، وإمَّا أن تكون زائدةً .

1-1 -لا- النافية:

وترد هي كذلك على خمسة أوجه؛ فإمَّا أن تكون نافيةً للجنس، عاملةً عمل-إنَّ-، وإمَّا أن تكون نافيةً للواحد مع احتمال نفيِّ الجنس ما لم تقم القرائن والأحوال مقام ذلك وسيأتي الكلام فيها، وإمَّا أن تكون عاطفةً ، وإمَّا أن تكون جوابًا مناقضًا لنعم، وإمَّا أن تكون على غير ذلك .

1-1 -لا- النافية للجنس العاملة عمل-إنَّ-:

والمقصود بنفي الجنس أي؛ صفته وليس ذات الجنس، وُيعْنَى بالصفة الماهية الَّتي يقوم بها جوهر الشيء فلا يمكن أن يكون هوَ هوَ إلّا بها وفي هذا الصدد بيَّن-السجاعي- الغرض من تسميتهم إيَّاها بالنافية للجنس، حيث قال:«والمراد نفي صفة الجنس؛ لأنَّ الجنس نفسه لا يُنتَفَى»[5]، ثمَّ أظهر المصنِّف أنَّ في الكلام تجوزٌ حيث أسنِد فعلُ النفي إلى الحرف-لا- وهو في الحقيقة مسنَدٌ إلى المتكلم لأنَّه هو النافي في الحقيقة، فقال:«وإسناد النفي إليها مجاز من باب إسناد ما للشيء لآلته، وإلَّا فالنافي حقيقة، إنَّما هو المتَكَلِّم»[6]، ثمَّ أوضح أنَّ النفي يشمل النكرة ولو صُّورةً وذلك إذا كان الاسم المنفِيُّ بها نكرةً في الصُّورة حقيقة في المعنى، حيث قال في هذا الشأنِّ:«...نكرتان ولو صُّورةً. فلا يُرَدُّ نحو: لا أبا لزيدٍ، بناءً على أنَّ اللَّام زَائِدَةٌ بين المضاف والمضاف إليه... فإنَّها نكرةٌ صورةً»[7]، لأنَّ تقدير الكلام في قولك:-لا أبا لزيدٍ- على اعتبار أنَّ اللَّام زائدةٌ هو-لا أبا زيدٍ- ووجود اللَّام الفاصلةِ بين المضاف المنفي الَّذي هو -أبا-و المضاَفِ إلَيهِ جعلت المنفي نكرة في الصُّورة معرفةً في الحقيقة .

وسُمِيَّت كذلك بلام التبرئة لأنَّها مبرِّئةٌ للجنس، وذكر-الفيشي- نقلًا عن-الدماميني- فقال:«وتُسَمَّى لا التبرئة قال الدماميني؛ كأنَّه مأخوذ من قولك برَّأت فلانًا عن كذا إذا نفيته عنه فهي مبرِّئةٌ للجنس أي؛ نافية له»[8]. ثمَّ كشف المصنِّف عمَّا في الكلام من تجوز في قولك:-لا التبرئة-، وهو باب إطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل أي؛-المبرِّئة- والغرض من ذلك هو المبالغة، حيث قال في هذا السياق:«وإطلاق المصدر عليها لقصد المبالغة كما في زيد عدل»[9].

ولا تكون-لا- نافيةً للجنس لا تحتمل نفي الواحد إلَّا على سبيل التنصيص على حركة اسمها«احترازًا عن الَّتي يقع الاسم بعدها مرفوعًا، نحو:-لا رجلٌ قائمًا-؛ فإنَّها ليست نصًّا في نفي الجنس؛ إذ يحتمل نفيَ الواحد

ونفيَ الجنس، فبتقدير إرادة نفي الجنس لا يجوز-لا رجلٌ قائمًا بل رجلان-، وبتقدير إرادة نفي الواحد يجوز-لا رجلٌ قائمًا بل رجلان»[10]، ويتبيَّن من هذا أمران هما:

أ- أنَّ-لا- إذا لم يُقَيَّد اسمها بالتنصيص على حركته ألا وهي الفتح في الاسم المفرد ويقصد به هنا ما لم يكن مضافًا أوشبيهٍ به-كما سيأتي لاحقًا في بيان شروط اسمها- فإنَّها تحتمل نفيَ الجنس ونفيَ الواحد وفي هذا الصدد قال-السجاعي-: «وإذا أُطلِقَت كانت ظاهرةً في نفي الجنس، محتملةً لنفي الوحدة»[11].

ب-أنَّها«إذا كانت نافيةً للوحدة أو للجنس لا على سبيل التنصيص عملت عمل ليس»[12]، فترفع الأوَّل على أنَّه اسمُها والثاني على أنَّه خبرها منصوب بها.

وإذا أردت توكيد نفي الجنس في قولك:-لا رجلَ في الدار- بالفتح زدت في كلامك-بل امرأة-.

ونفي الجنس يتنوَّع بحسب سعة شمول الاستغراق ، وذلك لأنَّ استغراق المفرد أشمل وأوسع من استغراق المثنَّى، والجمع، واسم الجمع«لأنَّ المفردَ يتناول كلَّ واحدٍ واحدٍ من الأفراد، والمثنَّى إنَّما يتناول كلَّ اثنين اثنين. والجَمعُ إنَّما يتناول كلَّ جماعةٍ جماعةٍ، بدليل صحَّة-لا رجالَ في الدَّار- إذا كان فيها رجل أو رجلان. بخلاف قولك:-لا رجلَ-، فإنَّه لا يصِحُّ إذا كان فيها رجل أو رجلان»[13]، ولا يصِحُّ قولك:-لا رجالَ في الدَّار بل جماعتا رجال- كما لا يجوز أن تقول:-لا رجلَ في الدَّار بل رجلان- وذلك لأنَّ كلمة-رجال- في قوَّة المفرد على تقدير لفظ-جماعة-، فنفي الجنس هنا عن الجماعة الَّتي في قوَّة الواحد كما في نفيك للواحد الظاهر في قولك:-لا رجلَ في الدَّار-، ونفي الجنس مستلزم لنفي ما صدق عليه الجنس لكونه فردا من أفراده داخل في عمومه.

أ- مشابهتها لإنَّ:

تُعَدُّ المبَالَغةُ هي الجامع بين-لا- الَّتي للتبرئة وبين -إنَّ- الَّتي للإثبات، لذلك حُمِلت عليها في العمل من جهة عَينِ الحكم ألا وهو النصب إمَّا لفظًا وإمَّا محلًا على حسب طبيعة الاسم الوارد بعدها حملَ النقيض على النقيض لأنَّ الأولى للمبالغة في توكيد النفي والثانية للمبالغة في توكيد الإثبات، وفي هذا السياق ذكر-الرضِيُّ- :«ووجه مشابهة-لا- التبرئةِ لإنَّ، أنَّ-لا- للمبالغة في النفيِّ، لكونها لنفي الجنس، كما أنَّ-إنَّ- للمبالغة في الإثبات. وقيل: حُمِلَت حملَ النقيضِ على النقيضِ»[14].

ب- أوجه مخالفتها لإنَّ:

وتخالف-لا- النافية للجنس-إنَّ- من سبعة أوجهٍ هي:

أحدها:«أنَّها لا تعمل إلَّا في النكرات»[15]، على خلاف-إنَّ- فهي تعمل في النكرات والمعارف .

الثاني: أنَّ اسمها إذا لم يكن مضافًا عاملًا فيما بعده الخفض بالإضافة أو كان شبيها بالمضاف —وهو ما اتَّصل به شيءٌ من تمام معناه- وعمل فيما بعده الرفع أو النصب أو تعلَّق بجارٍّ ومجرورٍ فإنَّه يُبنَى لفظًا وينصب مَحَلًّا على خلاف -إنَّ- فإنَّها تعمل في المفرد النصب كما تعمل في غير المفرد كذلك بالحكم نفسِه ويراد بغير المفرد ما

سلف ذكره وهو المركب الَّذي كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف وليس المفرد الَّذي يذكر في مقابل المثنَّى والجمع، وفي هذا الشأنِ نَوَّهَ-ابن هشام- على ذلك فقال:«أنَّ اسمها إذا لم يكن عاملًا فإنَّه يُبنَى»[16]، وعلَّة بنائه فيها رأيان:

أ- حَمْلُ تركيبه على تركيب-خمسةَ عشرَ- الملازم للبناء على فتح الجزئين في الأحوال الثلاثة-الرفع والنصب والخفض-، وفي هذا السياق أشار-ابن عقيل- إلى علَّة بنائه قائلًا:«...و حكمه البناء على ما كان يُنصَب به؛ لتركبِّه مع-لا- وصَيرُورَتِه معها كالشيء الواحد؛ فهو معها كخمسةَ عشرَ، ولكنَّ محلُّه النصب بلا»[17].

ب- وقيل أنَّ النكرة بعدها إنَّما بُنِيَت لتَضَمُّنِها معنى-مِن- الاستغراقيَّة بعد حذفها في الجواب وقدِّرت-مِن- في الجواب بناء على ما تقدَّم من ذكرها في الاستفهام، وفي هذا الصدد قال-عبيد الله الأنباري الأصولي- مبيِّنًا ذلك:«فإن قيل: لِمَ بُنِيَت-لا- مع النكرة دون المعرفة؟ قيل: لأنَّ النكرة تقع بعد-مِن- في الاستفهام؛ ألا ترى أنَّك تقول:-هل من رجلٍ في الدَّار-؟ فإذا وقعت بعد-مِن- في السؤال، جاز تقدير-مِن- في الجواب، وإذا حذفت-مِن- في الجواب تضمَّنت النكرة معنى الحرف، فوجب أن تُبْنَى.و أمَّا المعرفة فلا تقع بعد-مِن- في الاستفهام؛ ألا ترى أنَّك لا تقول:-هل من زيدٍ في الدَّار- فإذا لم تقع بعد-مِن- في السؤال، لم يجز تقدير-مِن- في الجواب، وإذا لم يجز تقدير-مِن- في الجواب، لم يتضمَّن المعرفة معنى الحرف، فوجب أن يبقى على أصله في الإعراب»[18]، وأمَّا قول الشاعر:-لا هيثمَ الليلة في المطيِّ- بفتح كلمة-هيثمَ- مع أنَّه معرفةٌ لأنه اسم عَلَمٍ، فذلك مؤوَّلٌ «لأنَّ التقديرَ فيه:-لا مثلَ هيثم- فصار في حكم النكرة فجاز أن يبنى مع-لا-»[19]، وكلمة-مثلَ- مِنَ الألفاظ المتوغلة في الإبهَامِ فلا تتعرف ولو انضافت إلى معرفة لذلك يجوز نعت النكرة بها ولو كانت مضافةً إلى معرِفَةٍ.

الثالث: وتخالف-لا- -إنَّ- في أنَّ-لا- إذا كان ما بعدها اسمًا مفردًا غير عاملٍ فيما بعده فإنَّ خبرها يرتَفَع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها وهو-المبتدأ-، وهذا ما نَصَّه-ابن هشام- في —المغني- حيث أورد قائلًا: «...أنَّ ارتفاعَ خبرِها عند إفراد اسمها نحو:-لا رجلَ قائمٌ- بمَا كان مرفوعًا به قبل دخولها»[20]، وذهب-سيبويه- إلى أنَّ العَامِلَ في الخبر هو مَحَلُّ-لا- مع اسمها فهو في موضع رفع مبتدإٍ مرفوعٍ بالعامل المعنويّ وهو-الابتداء- وقد استعرض-الرضّيُّ- هذا الرأي في شرحه للكافية، حيث قال:«...وإن كان اسمها مبنيًّا، نحو:-لا رجلَ ظريفٌ-، قال سيبويه: ارتفاعه بكونه خبر المبتدإ، و-لا رجلَ- مرفوع المحلِّ بالابتداء، وذلك لأنَّه لما صار الاسمُ الَّذي كان معربًا، بسببها مبنيًّا، وصار دخولها عليه سببَ بنائه مع قربه منها، أُستبعِدَ أن يكون الخبر البعيد منها يستحقُّ بسببها إعرابًا، فبقِيَ على أصله من الرفع بالابتداء»[21]، أمَّا النُّحاة الكوفيون فإنَّهم يرفعون خبر-لا- وإن لم يكن اسمُها مبنيًّا بما ارتفع به حين كان خبرًا للمبتدإ قبل دخول-لا- على الجملة الاسمِيَّة.«ولا خلاف بين البصريين في أنَّ ارتفاعه بها إذا كان اسمًا عاملًا»[22] بأن كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف. أمَّا-إنَّ- فإنَّها تنصب خبرها سواء أكان الاسم بعدها مفردًا أو مركبًا.

الرابع: أنَّ خبر-لا- واجب التأخير عن اسمها فلا يجوز أن يتقدَّمَ عليه ولو كان ظرفًا أو مجرورًا وفي هذا الشأنِّ نوَّهَ صاحبُ المغني إلى ذلك فقال:«...أنَّ خبرَها لا يتقدَّم على اسمِها ولو كان ظرفًا أو مجرورًا»[23]، وعلَّة تأخيرِه هو ضَعفُهَا عن العمل لذلك لم يجز أن يتقدَّمَ خبرها عَنِ اِسمِهَا وعلَّةُ ضعفها عن العمل هو أنَّها حرفٌ مشتَرَكٌ يَصِحُّ دخولُه على الأسماء والأفعال كالحرف-هل- فيجوز لك أن تقول:-هل زيدٌ قام- و-هل قام زيدٌ- والحروف المختصَّة لا تعمل إلَّا أنَّ -لا- هنا عملت على غير قياس، وفي هذا الصدد قال-الجوجري-:«...أنَّه يجب تأخيره عن الاسم، لضعفها في العمل فضعفت عن تقدُّمِ أخبارِهَا. وإنَّما قلنا: إنَّها ضعيفةٌ في العمل؛ لأنَّها حَرفٌ مشترَكٌ، أي يدخل على الأسماء وعلى الأفعال، والقاعدة أنَّ الحروفَ الَّتي ليست مختصَّةً لا تعمل. لكنَّها عملت على غير القياس الرفعَ تارةً والنصبَ أخرى»[24] فعَدَمُ اِختِصَاصِها هو سبب عملها على غير قياسٍ. بينما-إنَّ- فيجوز أن يتقدَّم خبرُها عن اسمها لقوَّتها في العمل، فيجوز لك أن تقول:-إنَّ في الدَّار رجلًا- ولا يجوز لك أن تقول في —لا النافية للجنس-:-لا في الدَّار رجلَ-.

الخامس:«أنَّه يجوز مراعاة محلِّها مع اسمِها»[25]، فيجوز رفع النعت و المعطوف على التبعِيَّةِ على محلِّ-لا مع اسمِها- بخلاف-إنَّ- فإنَّه لا يجوز الإتبَاع لِمَحَلِّهَا مع اسمها ففي الأوَّل يجوز لك أن تقولَ:-لا رجلَ ظريفٌ فيها- و-لا رجلَ وامرأةٌ فيها- ولا يَصِحُّ لك في الثاني:-إنَّ رجلًا ظريفٌ فيها- ولا-إنَّ رجلًا وامرأةٌ فيها- بضمِّ -ظريف- و-امرأة-، وكما يجوز الرفع على الإتباع لِمَحَلِّ-لا مع اسمِهَا- يجوز كذلك النصب على الإتباع لِمَحَلِّ اسم-لا- وحده إتباعَ اللَّفظ للمحَلِّ أو الحُكمِ ويجوز البناء على الفتح حملًا على تركيب - خمسةَ عشرةَ- ثمَّ أدخَلتَ-لا- عليها وهذا خاصٌّ بالصِّفةِ وليس خاصًّا بالمعطوف وشرطه أن يَكُونَ الاسمُ مفرَدًا وألَّا يُفصَلَ بين الصِّفة وموصوفِها بفاصلٍ«فإن فصل بينهما فاصل، أو كانت الصِّفةُ غيرَ مفردَةٍ، جازَ الرفعُ والنصبُ وامتنع الفتح؛ فالأوَّل نحو:-لا رجلَ في الدَّار ظريفٌ، وظريفًا- والثاني نحو:-لا رجلَ طالعًا جبلًا، وطالعٌ جبلًا-»[26].

السادس: أنَّها إذا تكررت-لا- النافية للجنس جاز إعمالها وإهمالها فيجوز لك أن تقول:-لا رجلَ ولا امرأَة في الدَّار- و-لا رجلٌ ولا امرأة في الدَّار-، وفي هذا الصدد أشار-الكفراوي- إلى جواز إهمالها حيث قال:«إذا فُقِدَ شرطُ عدم التكرار بأن تكررت مع مباشَرتِهَا للنكرة جاز إعمالها عمل إنَّ»[27]، وجواز إعمالها مستَلزِمٌ لجواز إهمالها، وصرَّحَ بجواز الإهمال-ابن هشام- في المغني قائلًا:«...أنَّه يجوز إلغاؤها إذا تكررت»[28]، فإن فتحت لفظ-رجل- في الأوَّل فَلَكَ في لفظ-امرأة- ثلاثة أوجه هي؛ الرفع عطفًا على محلِّ-لَا- مع اسمِهَا أو على إعمالِ-لا- الثانيَّة عملَ- ليس- والنصب عطفًا على محلِّ اسمِ-لا- لأنَّه مبنِيٌّ في محلِّ نصبٍ بها والفتح على إعمالِ-لا- الثانية عملَ-إنَّ- فتكون نافيةً للجنس. وإذا رفعت لفظ-رجل- جاز لك في الثاني الوجهان؛ الرفع عطفًا على لفظ-رجل- المرفوعة على أنها مبتدأٌ إن أهملت-لا- أو عطفًا على اعتبار لفظ-رجل- اسمَ-لا- على أنَّها عملت عمل-ليس- أو الرفع على إعمال-لا- الثانية عمل-ليس-، والفتح على إعمال-لا- الثانية عمل-إنَّ-، ويمتنع النصب لعدم وجود منصوبٍ قبله يُعطَف عليه .

السابع:«أنَّه يَكثُرَ حَذفُ خَبَرِهَا إذا علِم»[29]، وذَلِكَ إذا دَلَّ عليه دليلٌ فلا حاجة إلى ذِكرِه،«لأنَّه حذفٌ لدليلٍ. بخلاف ما إذا جهِل، فإنَّه يجب ذكرُه عند جميع العرب، لأنَّه حذفٌ لغير دليلٍ»[30]، ويقِلُّ ذكره عند الحجازيين وقد أظهر ذلك-الزمخشري- بناء على استقرائه من كلام العرب حيث قال:«ويحذفه الحجازيون كثيرًا فيقولون:-لا أهلَ-، و-لا مالَ-، و-لا بأسَ-، و-لا فتى إلَّا علي ولا سيفَ إلَّا ذو الفقار-. ومنه كلمة الشهادة ومعناها-لا إله في الوجود إلَّا الله-. وبنو تَميمٍ لا يثبتونه في كلامِهم أصلًا»[31]، على خلاف-إنَّ- فلا يجوز حذف خبرها.

ج- شروط عملها:

لا تعمل-لا- النافية للجنس عمل-إنَّ- إلَّا إذا توفرت الشروط الثلاثة:«أحدها: أن تكون نافيةً للجنس، والثاني: أن يكون معمولاها نكرتين، والثالث: أن يكون الاسمُ مقدَّمًا، والخبرُ مؤخَّرًا»[32]، فإن اِنخَرَمَ الشرطُ الأوَّلُ بأن لم تكن نصًّا في نفيّ الجنسِ وكانت ناهيةً، اختصَّت بالفعل وجزمته نحو قوله-تعالى- حكايةً: ﴿لا تحزَنْ إنَّ الله معنا﴾[33]، أو كانت زائدةً-وسيأتي الكلام فيها لاحقًا- فإنَّها لا تعمل شيئًا، نحو قوله-تعالى-:﴿ما مَنَعَكَ ألَّا تسجدَ إذْ أَمَرتُكَ﴾[34] وتقدير الكلام:-أن لا تسجدَ، على قلب النون لامًا وإدغامِهَا في اللَّام الزائدةِ لفظًا ورسمًا، ووجه زيادتها في الآية هو جواز سقوطها مع بقاء أصل المعنى، لأنَّ معنى النفيّ الَّذي أفادته-ما- في الآيَةِ ثابِتٌ بوجود-لا- كما هو ثابِتٌ بحذفِهَا ودخول-لا- أفادَ معنى ثانويًّا وهو؛ إيصال النفيّ الَّذي دلَّت عليه-ما- وتوكيده. و إذا كانت نافيةً للوِحدَةِ عملت عملَ-ليس- فترفع المبتدأ على أنَّه اِسمُهَا وتنصِب الخبرَ على أنَّه خبَرُهَا وامتنعَ مِن أن تعملَ عمل-إنَّ-، فتقول:-لا رجلٌ في الدَّارِ، بل رجلان-. وإن فُقِدَ أَحَدُ الشَرطَيْنِ الآخيرين بأن لم يكن مَعمولَاهَا نَكِرَتَينِ لم تعمل كذلك عمل-إنَّ-، ووجب تكرارها، أو تقدَّمَ خبرُهَا عن اسمِهَا بأن فَصَلَ بينهما أُلغِيَ عملها كذلك وفي هذا الصدد نَوَّهَ-ابن عقيل- بعدم عملها في هذه الحالة فقال:«ولا يُفصَل بينها وبين اسمها؛ فإن فُصِلَ بينهما أُلغِيَت»[35]، ومثال الأوَّل قولك:- لا زيدٌ في الدَّارِ، ولا عمرٌو-، ومثال الثاني قوله-تعالى-:﴿لا فيها غَولٌ ولا هم فيها يُنزَفون﴾[36]، وإذا استوفت هذه الشروط فلا يخلو اسمُهَا؛ إمَّا أن يكونَ مبنِيًّا لفظا منصوبًا محلًّا إن لم يكن عاملًا فيما بعده وإمَّا أن يكونَ منصوبًا لفظًا إن كَانَ عامِلًا فيما بعده.

2-1 -لا- النافية للواحد العاملة عمل –ليس-:

وهي من الأحرف المشبَّهَةِ بالفعل الماضي الجامد-لَيسَ- في نفيّ الوَاحِدِ، لذلك حملوا الحرف-لا- عليها فأعملوها عملَها، وتَحتَمِل نفيَ الجنس ونفيَ الواحدِ ما لم تقم القرينة مقام ذلك، وقد أشار-ابن هشام- إلى ذلك في المغني، فقال:«واحتَمَلَ أن تكونَ لنفيّ الجنسِ وأن تكونَ لنفيّ الوِحدَةِ»[37].

أ-شروط إعمالها عَمَلَ-ليس-:

فهي لا تعمل إلَّا بأربعة شروطٍ هي:

أ- ألَّا تكونَ نَصًّا في نفيّ الجنس وإلَّا عملت عمل-إنَّ-.

ب-«أن يكونَ الاسم والخبر نكرتين»[38]، فقد أوجبوا أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ولم يوجبوا ذلك في-ليس- إذ يجوز لك أن تقول في الثاني:-ليس الرجُلُ قائمًا- ولا يصحُّ لك في الأوَّل قولك:-لا الرجُلُ قائمًا- لامتناع تعريف اسمها، وعلَّلوا ذَلِكَ«بأن-لا- ضعيفة في باب العملِ لأنَّها إنَّما تعملُ بحكم الشبَّهِ لا بحكمِ الأصلِ في العملِ والنكرةُ ضَعيفةٌ جدًّا، فلذلك لا يعمل العامل الضعيف إلَّا في النكرات...، فلمَّا كانت-لا- أضعَفَ العَامِلَيْنِ والنَكِرَةُ أضعفَ المعمُولَيْنِ خَصُّوا الأَضعَفَ بالأَضعَفِ»[39] ، ومنه قول الشاعر:

«تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقيًا ولا وزرٌ ممَّا قضى الله بَاقِيًا»[40]

ج-«ألَّا يتقدَّمَ خبرُها عَلى اسمِهَا»[41]، فلا يجوز لك أن تقولَ:- لا قائمًا رجلٌ-.

د- «ألَّا يُنتَقَضَ النفي بإلَّا»[42]؛ فلا يصِحُّ لك أن تقولَ:-لا رجلٌ إلَّا أفضَلَ من زيدٍ- بنصب-أفضل، بل يَجِبُ رفعه على أنَّه خبرُ المبتدإِ-رجلٌ- وإنَّما سُوِّغَ الابتداء بالنَكِرةِ في هذا المثال لمجيئه في سياق النفيّ.

ولم يذكر شرط انتفاء اقترانِ اسمِهَا بإنْ كما ذُكِرَ هذا الشَرطُ في عمل - ما- الحجازية العاملة عمل-ليس-، وذلك لأَنَّ اقتِرَانَ اسمها بإنْ مُمتَنِعٌ فلا حَاجَةَ لاشتراطِهِ، أَمَّا بقيَّة الشروط المذكورة آنفًا فتشترك فيها-لا- النافية للواحد مع-ما- النافية الحجازية العاملة عمل - ليس- وفي هذا الصدد قال- ابن هشام-:«وأمَّا-لا- فإنَّها تعمل بالشروطِ المذكورةِ، إلَّا شرطَ اقترانِ-إن- بالاسمِ فلا حَاجَةَ له؛ لأنَّ-إن- لا تُزَادُ بعدَ-لا-»[43].

1-3-لا- العاطفة:

وهي حرف عطفٍ مُتَضَمِنٍ لمعنى النفيّ،«فهي تفيدُ نفيَ الحكمِ عن المعطوفِ بعد ثبوته للمعطوفِ عليه؛ نحو: يفوز الشجاعُ لا الجبانُ. فكلمة-لا- حرف عطفٍ ونفيٍ. و-الجبان- معطوفٌ على الشجاعِ، والحكمُ الثابتُ للمعطوفِ عليه هو: فوز الشجاع، وقد نُفِيَ الفوزُ عن المعطوفِ - الجبان- بسببَ أداةِ النفيِ- لا-»[44]، ومثل ما يُقَالُ في هذا الشأنِّ قولُ الشاعِرِ:

«القَلبُ يُدرِكُ مَا لا عَينَ تُدرِكهُ والحُسنُ ما اِستَحسَنته النَّفسُ لا البَصَرُ»[45]

فالحرف- لا- في الشطر الثاني من البيت حَرفُ عَطفٍ ونفيٍ ، ولفظ- البصر- معطوفٌ على النَّفسِ، وحكمُ الاِستحسَانِ ثابتٌ للنفس منفيٌّ عن البصرِ.

- و لا يكون هذا الحرف عاطِفًا متضمِّنًا لِنَفْيِّ الحكمِ عمَّا بعده إلَّا باجتمَاعِ خمسة شروطٍ هي:

أ- «أن يكونَ المعطوفُ مُفرَدًا لا جملَةً»[46]، كما تقدَّمَ في الأمثلةِ السَّابِقَةِ، فإن لم يكن المعطوفُ مفرَدًا لم يَصِح اعتبار-لا- حرفَ عَطفٍ، وحينئذٍ تكون- لا- حرفَ نفيٍ فقط، والجملة الثانية الدَّاخلةُ عليها-لا- جملةٌ مستقلَّةٌ ليس بينها وبين الأولى ارتباطٌ نحويٌّ، أي؛ ليست معطوفَةً عمَّا قبلها، نحو قولِكَ:« تُصَانُ الممالك بالجيوشِ والأعمالِ، لا تُصَانُ بالخُطَبِ والآمالِ»[47].

ب- «أن يكونَ الكلامُ قَبلَه موجَبًا لا منفِيًّا ويدخلُ في الموجَبِ - هنا- الأمرُ والنِدَاءُ، كقولِ بعضِهم:- المَلَقُ خِسَّةٌ لا كِياسةٌ. فَكُنْ أبيًّا لا ذليلًا، مَصونًا لا مبتذلًا. يا ابنَ العُرِّ لا الأوغادِ: إنَّ الكرامةَ في الإباءِ، والعزَّةَ في التَّصَوُنِ، ولا سَعادَةَ بغيرِ عِزَّةٍ وكرامَةٍ»[48].

ج- ألَّا يكونَ أحَدُ المتعاطفين داخلًا في عمومِ الآخرِ فيكون دالًّا عليه وشامِلًا له باعتبارِهِ فَردًا من أَفرَادِ جِنسِهِ مَعدودًا فيه، وعلى هذا لا يصِحُّ قولك:«- مدحت رجلًا لا قائدًا-لأَنَّ الرجلَ وهو المعطوفُ عليه ينطَبِقُ على أفرَادٍ كثيرَةٍ تشمَلُ المعطوفَ وهو القائدُ وتشمَلُ غيرَهُ. ولا يصحُّ- أكلتُ تفَاحًا لا فاكِهَةً-؛ لأنَّ الفاكهَةَ وهي المعطوفُ تشمَلُ المعطوفَ عليه وهو التُّفاح ويصدُقُ اِسْمُهَا عَلَيْهِ»[49]، ولم يجيزُوا ما تقدَّمَ مِنَ الأمثِلَةِ لما في ذلك مِنَ الجَمعِ بَينَ النَقيضيْنِ، فَنَفيُ الحكمِ عن المعطوفِ مقتَضِيٌّ لنَفيِ الحكمِ عن المعطوفِ عليه لأَنَّ الثاني لا يكون إلَّا مِنَ الأَوَّلِ كما في المثال الأوَّل في قولِكَ:- مدَحت رجلاً لا قائِدًا- والعكس كما في المثال الثاني من قولِكَ:- أكلت تُفاحًا لا فاكِهةً- لأنَّ كلمة- تفَّاح- لا تكون إلَّا من- الفاكِهَةِ-.

د-«ألَّا تقتَرِنَ كلِمَةُ- لا- بعاطِفٍ -لأنَّ حرفَ العطف لا يدخل على حرفِ العطفِ مباشَرَةً- فإن اِقتَرَنَت به كان العَطفُ به وَحدَهُ وتمَحضَت هي للنفي الخَالِصِ»[50]، ويُقْصَدُ بالخالصِ عَدَمُ تَضمُّنِها معنى العطفِ، ومن أمثلة ذلك:- أسابيعُ الشَهْرِ ثلاثَةٌ، لا بل أَربَعَةٌ-، وقد عُطِفَ- أربعة- على- ثلاثة- بالحرفِ -بل- وليس بالحرفِ-لا-، لأَنَّها حَرفُ نفيٍ لإبطالِ المعنى السَّابِقِ ورَدِّهِ.

هـ-«ألَّا يكونَ ما يدخلُ عليهِ مفرَدًا صالِحًا لأن يكونَ صِّفَةً لموصوفٍ مذكورٍ، أو لِأَن يكونَ خبَرًا أو حالًا»[51]، فَإِن صَلُحَ لشَيءٍ من ذلك كانت من باب النفيِّ المحْضِ وليست عاطِفَةً، ووَجَب تكرارها؛ «فمِثَالُ المفرَدِ الصِّفةِ: هذا بيتٌ قديمٌ ولا جديدٌ. فكلمة-لا- نافيةٌ و-قديمٌ- نعتٌ لبَيتٍ.ومثال الخَبَرِ: الغُلَام لا صَبِيٌّ ولا شابٌّ، ...ومثال الحَالِ: عَرَفتُ العَاطِفَ لا نَفِعًا ولا مُنتَفِعًا...»[52]، ولا يَجوزُ أن تكونَ موصوفاتٍ فيما تقدَّمَ من الأمثِلَةِ لِمَا يترَتَبُ على ذلك من إحالةِ المعنى وفسادِهِ لأَنَّ الأوجهَ الإعرابِيَةَ تتبعُ المعنى لذلك وجب أن تُخَرَّجَ الأعاريبُ على الوَجهِ الصحيحِ الَّذي يستلزِمُهُ مدلولُ التركيب في الجمل.

1-4-لا- المناقضة لنعم:

ومن أوجه-لا- النافيةِ«أن تكونَ جوابًا مناقِضًا لنعم، وهذه تُحذَفُ الجُمَلُ بعدها كثيرًا، يُقَال:- أجاءك زيدٌ؟- فتقول:-لا- والأصلُ: لم يجِيء»[53]، فهي واقِعَةٌ في جواب الاستفهام ونافيَةٌ للحُكمِ المسْتَفهَمِ عنه، ألا وهو حكم -المجِيءِ- في المثال المذكور.

1-5- أن تكون-لا- على غير ما تقدَّمَ:

وذلك أَنْ تكونَ على غيرِ ما تقدَّمَ ذكرُهُ من أَوجُهِ-لا- مَعَ بَقَاءِ معنى النَفيِّ فيها، فالحَرفُ-لا- فيما سيرِدُ ذكره في الأمثلة التَاليَةِ هي على غَيرِ ما أوردناه سابِقًا، إِذْ هي ليست نافيَةً للجِنسِ عاملَةً عملَ- إنَّ- ولا للوَاحِدِ فتكونُ عاملَةً عملَ-ليسَ-، وليست عاطِفَةً ولا واقعَةً في جوابِ مناقضٍ لمعنى-نعم- الدَالِّ على الإثبَاتِ،«فإن كانَ ما بعدها جملَةً اِسميَّةً صَدرُهَا معرفَةٌ أو نَكِرَةٌ ولم تعمل فيها، أو فعلًا ماضِيًا، وَجَبَ تِكرارُهَا»[54]،

مِثَالُ المعرِفَةِ قوله-تعالى- في محكَمِ تنزيلِهِ: ﴿لَا الشَّمسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ القَمَرَ، وَلَا اللَّيلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾[55]، ومِثَالُ النَكِرَةِ والَّتي لم تعمل فيها-لا- قوله- عزَّ وجَلَّ- في كتابه العزيز: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ يُنْزَفُونَ﴾[56]، وتِكْرَارُ-لا- هنَا واجِبٌ لتَقَدُّمِ خَبَرِهَا عن اِسمِها بِخِلَافِ قوله-جلَّ وعَلَا- في الذكرِ الحكيمِ: ﴿لَالَغْوَ فِيهَا ولا تَأْثِيمَ﴾[57]، فالتِكرَارُ في هذه الآيةِ الكريمَةِ جائزٌ.

ومِثَالُ دخولِهَا على الفِعْلِ الماضي قوله-تعالى-:﴿فَلَا صَدَّقَ وَ لَا صَلَّى﴾[58]، أَمَّا عَدَمُ تِكْرَارِهَا في قَوْلِ الشَّاعِرِ:

«لَا بَارَكَ الله في الغَوَانِي هَلْ يُصْبِحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مُطَّلَبُ؟»[59]، مَعَ دخولِهَا في هذا الموضع على فعلٍ ماضٍ وذلك يَقتَضِي تَكْرِيرَهَا، فَجَوَابُ ذَلِكَ أَنَّ الفِعْلَ مُرَادٌ بِهِ الدُّعَاءُ لأَنَّهُ «مُسْتَقْبَلٌ في المعنى»[60]، فَتَضَمُّنُهُ لمعنى الاِسْتِقْبَالِ أَوْجَبَ عَدَمَ تَكْرِيرِ-لا-.

وقد تَرِدُ-لا- نَافِيَةً دَاخِلَةً على الفِعْلِ المضَارِعِ ولكِنَّهَا تُحْذَفُ لِدَلِيلٍ وحذفُهَا جائِزٌ ولم يجُزْ ذَلِكَ في- ما- النافية، وفي هذا الصدد ذَكَرَ -السُّيوطي- في مصنَّفِهِ —الأشباه والنظائر في النَّحْوِ- قائلًا:«التَصَرُّفُ في لا النافيةِ أكثَرُ مِنَ التَصَرُّفِ في ما النافِيَةِ، ومن ثَمَّ جاز حذفُ لا في جَوَابِ القَسَمِ»[61]، نحو قوله-تعالى- حِكايَةً: ﴿تَا اللهِ تَفْتَؤ﴾[62]، وإضمَارُهَا في هذه الآية المتَضَمِّنَةِ للقَسَمِ مَأْمُونٌ لَبْسُهُ لِذَلِكَ جاز حذفها في الآيَةِ لِأَنَّ فَتِئَ وفَتَأَ وهما لغتان الأولى بكسر عين الفعل والثانية بفتحه وهاتان اللُّغَتَانِ«لا يُسْتَعْمَلَانِ إِلَّا مَعَ الجَحْدِ»[63]، ولو كان المرَادُ من الفِعْلِ في الآيَةِ الإثبَاتُ لَلَزِمَ تَوْكِيدُهُ باللَّامِ والنونِ المؤَكِّدَتَيْنِ، وفي هذا السِّيَاقِ ذَهَبَ- الخليلُ وسيبويه- إلى:«أَنَّ- لا- تُضْمَرُ في القَسَمِ، لأَنَّهُ ليس فيه إِشكَالٌ؛ ولو كَانَ وَاجِبًا لَكَانَ باللَّامِ والنُونِ؛ وإِنَّمَا قالوا ذَلِكَ لأَنَّهم عَلِمُوا عِلْمَ اليَقِينِ أَنَّهُ يُدَاوِمُ على ذَلِكَ»[64].

1-2-لا- الناهية:

الوجه الثاني من أوجُهِ-لا- أن تكونَ ناهيَةً موضوعَةً لطلبِ التَّرْكِ أو الكَفِّ عَنِ الفِعلِ والاِنتِهَاءِ عنه،«وتَخْتَصُّ بالدخولِ على المضَارِعِ، وتَقْتَضِي جزمَهُ واستِقبَالَهُ»[65]، فهي تَدَلُّ على طَلَبِ المتَكَلِّمِ من مُخَاطَبِهِ تَرْكَ فعلٍ ما والكَفِّ عنه في زمن الاِسْتِقْبَالِ، ويُطْلَقُ عليها كَذَلِكَ؛«لا الطَلَبِيَّةُ»[66]، والمطْلوبُ إِمَّا أن يكونَ مُخَاطَبًا نحو قوله- تعالى- في محكم تنزيله: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وعَدُوَّكُم أَوْلِيَاءَ﴾[67]، أو يكونَ غَائِبًا نحو قولِهِ- جَلَّ وعلا- في كِتَابِهِ العَزِيزِ: ﴿لَايَتَّخِذِ المؤمِنُونَ الكَافِرِينَ أَولِيَاءَ﴾[68]، أو يكونَ مُتَكَلِّمًا نحو قَولِكَ:- لا أَرَيَنَّكَ هَهُنَا-، وفي هَذا الكَلَامِ المنحوتِ مَجَازٌ مُرسَلٌ علاقَتُه المسَبَبِيَّةُ، حَيثُ أُطلِقَ المسَبَبُ وهو الظَاهِرُ من لَفظِ الكَلَامِ وأريدَ منهُ السَبَبُ أو المسَبِبُ وهوَ عَدَمُ كَونِهِ هُنَا فيكونَ سَبَبًا في رُؤيَةِ المتَكَلِّمِ لَهُ، لأَنَّ تَقدِيرَ الكَلَامِ؛-لا تَكُنْ هَهُنَا فَأَرَاكَ-. وقَد تَخرُجُ-لا- للدَلَالَةِ على مَعنَى الدُّعَاءِ مَعَ بَقَاءِ مَعنَى النَهيِّ فيها وذَلِكَ نحو قَولِه-تعالى- حِكَايَةً: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾[69]، وتُسَمَّى-لا- هَذِهِ بِالدُّعَائِيَّةِ.

1-3-لا- الزَّائِدَةُ:

وتأتي-لا- في هذا الموضِعِ لِمُجَرَدِ تَقْوِيَةِ الكَلَامِ وتَوكِيدِهِ، فهي تُفيدُ زِيَادَةَ مَعنَى ثانَوِيٍّ على المعنى الأَصلِيِّ الَّذِي يَقْتَضيهِ تَرْكيبُ الجُملَةِ، وَوَجهُ زيادَتِها أَنَّ أَصلَ المعنَى ثَابِتٌ بوجودِهَا كما هو ثَابِتٌ بِحَذفِهَا، فَتَرِدُ فَقَط لِإيصَالِ النَفيِّ المدْلُولُ عَلَيهِ سَابِقًا وتَوكيدِهِ كما ذُكِرَ آنِفًا ونُقَوِّي شَرْحَنَا بما ذكره — ابن هشام- في المغني، حيث قال في هَذَا الصَدَدِ:«لا الزَّائِدَةِ في الكَلَامِ لِمُجَرَدِ تَقويتِهِ وتَوكِيدِهِ»[70]، ومِن أَمثِلَةِ ذَلِكَ قَولُهُ-تعالى-:﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلَّا تَتَّبِعَنِي﴾[71]، بِقَلْبِ النونِ في - أَن- النَاصِبَةِ للفِعْلِ المضَارِعِ بَعْدَهَا لَامًا وإدغَامِهَا في اللَّامِ الزَّائِدَةِ لَفْظًا ورَسْمًا لأَنَّهَا لو كانت بالفَكِّ لَرُسِمَت هَكَذَا؛- أَنْ لَا تَتَّبِعَنِي-، وقَولُهُ-تعالى- أَيضًا: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[72]، وتقدير الآية:-مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ، لأَنَّ-لا- زَائِدَةٌ في الآيَةِ يَجُوزُ سُقُوطُهَا مَعَ بَقَاءِ أَصلِ المعنَى، أَمَّا بِاعتِبَار المعنَى الثَاني فَهِي مُؤَكِدةٌ ومُقَوِّيَةٌ للنَفيِّ الَّذِي دَلَّت عَلَيهِ-ما- ومُوصِلَةٌ لَهُ، وقَد اِحْتَرَزْتُ بِقَوْلِي:- أَصْلُ المعنَى والمعنَى الثَاني- مِنْ أَنْ يَتَوَهَمَ مُتَوَهِمٌ أَنَّ في القُرْآنِ زِيَادَةٌ ولَيْسَ كَذَلِكَ.وَيُوَضِّحُ هَذِهِ الآيَةَ قَوْلُهُ-تَعَالَى-:﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ﴾[73].

ومِنْ أَوجُهِ زِيَادَتِهَا أَنْ «تُزَادَ مَعَ الوَاوِ العَاطِفَةِ بَعْدَ النَفْيِّ لَفظًا، نحو:- ما جاءني زَيدٌ ولا عَمْرٌو-، أو معنًى، نحو:

﴿غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ولَا الضَّالِّينَ﴾»[74]، وذَلِكَ«لِمَا في-غير- مِنْ مَعنَى النَفْيِّ، كَأَنَّهُ قِيلَ: لا المغضُوبِ عَليهِم ولا الضَّالِّينَ»[75]، وقَد تُزَادُ قَبْلَ القَسَمِ ولكنَّهَا«قَلَّتْ زِيَادَتُهَا»[76] قَبْلَهُ، ومِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ قَولُه-تعالى-:﴿لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيَامَةِ﴾[77]، ولم يَعْتَبِرْها- الفَرَّاء- زَائِدَةً في الآيَةِ لِأَنَّهَا جَاءَت رَدًّا على كَلَامٍ سَبَقَ ذِكْرُهُ وهُوَ إِنْكَارُ المشرِكِينَ للبَعْثِ والنُشُورِ يَوْمَ العَرْضِ، وفي هذا الَصَدَدِ قَالَ- الفَرَّاءُ-:«لا رَدٌّ لِكَلَامٍ تَقَدَّمَ كَأَنَّهُ قِيلَ لَيْسَ الأَمرُ كما ذَكَرْتُم، قَالَ: ولايُبْتَدَأُ بِجَحْدٍ ثُمَّ يُجْعَلُ صِلَةً يُرَادُ بِهِ الطَرْحُ، لأَنَّ هَذَا لَو جَازَ لَمْ يُعْرَفْ خَبَرٌ فِيهِ جَحْدٌ مِنْ خَبَرٍ لا جَحْدَ فِيهِ»[78]، وبالتالي فهي لَيْسَت صِلَةً على رَأْيِّ الفَرَّاءِ لأَنَّهَا تَرُدُّ وتُبْطِلُ كَلَامًا قَبلَها فلا يَجُوزَ الاِسْتِغْنَاءُ عَنهَا، ويرى الأَكْثَرُونَ أَنَّهَا زَائِدَةٌ.

خاتمة:

نَسْتَخْلِصُ في الأَخِيرِ بِنَاءً عَلَى مَا تَقدَّمَ ذِكرُهُ في مَتنِ البَحثِ مَا يَلي:

1- أَنَّ دَلَالَةَ الحَرفِ-لا- تتحَدَّدُ وتتعَيَّنُ بِحَسَبِ ما تَرَكَبَت فِيهِ وبِحَسَبِ ما أُضيفَت إِلَيهِ وبِحَسَبِ المقَاصِدِ والقَرَائِنِ والأَحوَالِ والسِيَّاقَاتِ.

2- أَنَّ أَعَارِيبَ الحَرفِ-لا- هي تَابِعَةٌ للمَعَانِي الَّتِي تَقتَضِيهَا التَرَاكِيبُ في الجُمَلِ ولَيْسَ العَكْسُ؛ وذَلِكَ بِأَنْ تَكونَ المعَانِي تَابِعَةً لِلأَعَارِيبِ الَّتِي يَحْتَمِلُهَا هَذَا الحَرْفُ.

3- أَنَّ العُلَمَاءَ لَمَّا اِسْتَقْرَؤُوا دَلَالَاتِ هَذَا الحَرفِ عَن طَرِيقِ المبَاحَثَةِ مُستَنِدِينَ في ذَلِكَ إِلى السَّمَاعِ وَجَدُوهُ لَا يَرِدُ إِلَّا عَلَى ثَلَاثَةِ أَوجُهٍ؛ فَإِمَّا أَن تَكُونَ نَافِيَةً، وإِمَّا أَن تَكُونَ نَاهِيَةً، وإِمَّا أَن تَكُونَ زَائِدَةً ولَيْسَ هُنَاكَ قِسمٌ رَابِعٌ. والوَجهُ الأَوَّلُ وهُوَ كَونُهَا نَافِيَةً، فَكَذَلِكَ يَتَفَرَّعُ مِنهُ خَمسَةُ فُرُوعٍ؛ فإِمَّا أَن تَكُونَ نَافِيَةً للجِنسِ عَامِلَةً عَمَلَ-إِنَّ-، وإِمَّا أَن تَكُونَ نَافِيَةً للوَاحِدِ مَعَ اِحتِمَالِ نَفيِّ الجِنسِ مَا لم تَقُم القَرِينَةُ مَقَامَ ذَلِكَ، وتَكُونُ

عَامِلَةً عَمَلَ-لَيسَ-، وإِمَّا أَن تَكُونَ عَاطِفَةً نَافِيَةً ومُزِيلَةً لِلحُكمِ عَنِ المعطُوفِ الثَابِتِ لِلمَعطوفِ عَلَيهِ، وإِمَّا أَن تَكُونَ جَوَابًا مُنَاقِضًا لِنَعَم المفِيدَةِ لِلإِثبَاتِ، وإِمَّا أَن تَكُونَ عَلَى غَيرِ مَا سَلَفَ ذِكرُهُ، ولَيسَ لَنَا بِقِسمٍ سَادِسٍ غيرَ هَذِه الأَقسَامِ.

وفِي الإِختِتَامِ أَقتَرِحُ عَلَى القَارِئِ لِهَذَا البَحثِ الأَخذَ بِهَذِهِ التَقَاسِيمِ لِأَنَّهَا خُلَاصَةُ جُهُودِ مَا قَدَّمَهُ العُلَمَاءُ بَعدَ اِستِقرَائِهِم لِدَلَالَةِ هَذَا الحَرفِ اِعتِمَادًا فِي ذَلِكَ عَلَى السَّمَاعِ، كَمَا أُوصِي المعْرِبِينَ مِنَ المهْتَمّينَ بِالبَحثِ النَحوِيّ أَن يُرَاعُوا فِي أَعَارِيبِهِم مَا تَسْتَلْزِمُهُ التَرَاكِيبُ مِنَ المعَانِي وذَلِكَ مِن أَجلِ إِصَابَةِ المدْلُولِ وتَوجِيهِ المعنَى إِلَى أَحسَنِ تَخرِيجٍ، لِذَلِكَ وَجَبَ عَلَيهِم أَن يَتَخَيَّرُوا الأَعَارِيبَ الصَحِيحَةَ المستَحسَنَةَ اِحتِرَازًا مِن إِحَالَةِ المعنَى وفَسَادِه.

هوامش:

[1]- ابن منظور الإفريقي المصري أبو الفضل جمال الدِّين محمَّد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، ط1، ج15، بيروت، 1410هـ- 1990م، ص464.

[2]- الكفوِي القريمي أبو البقاء أيُّوب ،الكليَّات، تحقيق:عدنان درويش ومحمَّد المصري، مؤسَّسة الرسالة، ط2، دمشق، 1432هـ- 2011م،ص813.

[3]- المصدر نفسه، ص814.

[4]- المصدر نفسه، ص814.

[5] - السجاعي أحمد بن عبد الله ، حاشيَّة السجاعي على شرح قطر النَّدى وبلّ الصَدَّى، دار ابن الجوزي، ط1، القاهرة، 1439هـ- 2018م، ص227.

[6]- المصدر نفسه،ص227.

[7]- ينظر: المصدر نفسه،ص227.

[8]- الفيشي يوسف بن عبد الله المصري، حاشيَّة الفيشي على شرح قطر الندَّى وبلّ الصَّدى، دار ابن الجوزي، ط1، القاهرة، 1439هـ- 2018م، ص227.

[9]- المصدر نفسه، ص227.

[10] - ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، دار الفكر،ج2،ط1 ، القاهرة، 1394هـ- 1974م،ص5.

[11]- السجاعي أحمد بن عبد الله ، حاشيَّة السجاعي على شرح قطر النَّدى وبلّ الصَدَّى، دار ابن الجوزي، ط1، القاهرة، 1439هـ- 2018م، ص227.

[12]- الجوجَري شمس الدِّين، حاشيَّة الجوجري على شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار ابن الجوزي،ط1، القاهرة، 1439هـ- 2018م، ص160.

[13]- السيِّد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، دار ابن الجوزي، ط1، القاهرة، 1431هـ- 2010م، ص99.

[14]- الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، منشورات جامعة قاز يونس،ج1، ط2 ، بنغازي، 1996م، ص290.

[15]- ابن هشام الأنصاري ابن أحمد، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، مطبعة المدني، د.ط،ج1،القاهرة،د.ت،ص238.

[16]- المصدر نفسه،ج1، ص238.

[17]- ينظر: ابن عقيل ،شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق:محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، دار الفكر،ج 2،ط1 ،القاهرة، 1394هـ- 1974م،ص8.

[18]- الأنباري عبد الرحمان بن محمَّد، أسرار العربيَّة، تحقيق: محمَّد حسين شمس الدِّين، دار الكتب العلميَّة، ط2، بيروت، 2010م، ص137-138.

[19]- المصدر نفسه، ص138.

[20]- ينظر: ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، مطبعة المدني، د.ط،ج1،القاهرة،د.ت،ص238.

[21]- ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، منشورات جامعة قاز يونس،ج1، ط2 ، بنغازي، 1996م، ص290-291.

[22]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، مطبعة المدني، د.ط، ج1، القاهرة،د.ت،ص239.

[23]- ينظر: المصدر نفسه، ج1،ص239.

[24]- ينظر: الجوجَري المصري، حاشيَّة الجوجري على شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار ابن الجوزي، ط1، القاهرة، 1439هـ- 2018م، ص160.

[25]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، مطبعة المدني، د.ط، ج1، القاهرة، د.ت، ص239.

[26]- ابن هشام الأنصاري جمال الدِّين عبد الله، شرح قطر النَّدى وبلُّ الصَّدى، دار الفكر، ط1، بيروت، 1434هـ- 2012م، ص225.

[27]- الكفراوي حسن بن علي الأزهري، شرح الكفراوي على متن الآجروميَّة، دار الكتب العلميَّة، ط1، بيروت، 2010م،ص290.

[28]- ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، مطبعة المدني، د.ط، ج1، القاهرة، د.ت، ص239.

[29]- المصدر نفسه، ج1، ص239.

[30]- الجوجَري المصري، حاشيَّة الجوجري على شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار ابن الجوزي،ط1، القاهرة، 1439هـ- 2018م، ص161.

[31]- الزمخشري محمود بن محمَّد بن أحمد، المفصَّل في صَنعَة الإعراب، تحقيق: الشربيني شريدة، دار الحديث، د.ط، القاهرة، 1434هـ- 2013م، ص33.

[32]- ابن هشام الأنصاري جمال الدِّين عبد الله، شرح قطر النَّدى وبلُّ الصَّدى، دار الفكر، ط1، بيروت، 1434هـ- 2012م،ص221.

[33]- سورة التَّوبة، الآية4.

[34]- سورة الأعراف، الآية12.

[35] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، دار الفكر،ج2،ط1 ، القاهرة، 1394هـ- 1974م،ص6.

[36]-سورة الصَّفَّات، الآية47.

[37]- - ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، مطبعة المدني، د.ط، ج1، القاهرة، د.ت،ص240.

[38]- - ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، دار الفكر،ط1 ، القاهرة، 1394هـ- 1974م، ص313.

[39]- - ينظر: السَيوطي جلال الدِّين، الأشباه والنظائر في النَّحوِ،تحقيق: فايز ترحيني،دار الكتاب العربي،ج1، ط1،بيروت، 1404هـ- 1984م،ص249-250.

[40]- - ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، دار الفكر،ج1،ط1 ، القاهرة، 1394هـ- 1974م، ص313.

[41]- المصدر نفسه،ج1، ص316.

[42]- المصدر نفسه،ج1،ص316.

[43]- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار الطَّلائع، د.ط، القاهرة، 2009م، ص225.

[44]- عبَّاس حسن، النَّحو الوافي، دار العلوم،ج3، د.ط، القاهرة، د.ت ، ص459.

[45]- المرجع نفسه،ج3، ص459.

[46]- المرجع نفسه،ج3، ص459.

[47]- المرجع نفسه، ج3، ص460.

[48]- المرجع نفسه،ج3، ص460.

[49]- المرجع نفسه، ج3،ص460.

[50]- المرجع نفسه،ج3،ص460.

[51]- المرجع نفسه،ج3،ص461.

[52]- المرجع نفسه،ج3،ص461.

[53]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، مطبعة المدني، د.ط، ج1، القاهرة، د.ت،ص242.

[54]- المصدر نفسه،ج1،ص242.

[55]- سورة يَسِ، الآية40.

[56]- سُورة الصَّافَّات، الآية47.

[57]- سُورَةُ الطُّورِ، الآية23.

[58]- سُورَةُ القِيَامَةِ، الآية31.

[59]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، مطبعة المدني، د.ط، ج1، القاهرة، د.ت، ص243.

[60]- المصدر نفسه،ج1، ص243.

[61]- السَيوطي جلال الدِّين، الأشباه والنظائر في النَّحوِ، تحقيق: فايز ترحيني، دار الكتاب العربي،ج2، ط1،بيروت، 1404هـ- 1984م، ص74.

[62]- سورة يُوسُف، الآية85.

[63]- القرطبي أبو عبد الله محمَّد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التُّراث العربي،ج9، د.ط، بيروت، 1966م، ص250.

[64]- المصدر نفسه،ج9، ص250.

[65]- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، مطبعة المدني، د.ط، ج1، القاهرة، د.ت، ص246.

[66]- ابن هشام الأنصاري جمال الدِّين عبد الله، شرح قطر النَّدى وبلُّ الصَّدى، دار الفكر، ط1، بيروت، 1434هـ- 2012م، ص117.

[67]- سورة المُمْتَحَنَة، الآية1.

[68]- سورة آلِ عِمرَان، الآية 28.

[69]- سورة البَقَرَة، الآية286.

[70]- - ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، مطبعة المدني، د.ط، ج1، القاهرة، د.ت، ص248.

[71]- سورة طَهَ، الآية29-93.

[72]-سورة الأعراف، الآية12.

[73]-سورة ص، الآية75.

[74]- الكفوِي القريمي أبو البقاء، الكليَّات، تحقيق:عدنان درويش ومحمَّد المصري، مؤسَّسة الرسالة، ط2، دمشق، 1432هـ- 2011م،ص814.

[75]- الزمخشري جار الله ،الكَشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،دار الكتاب العربي،ج1،د.ط،بيروت،د.ت، ص17.

[76]- الكفوِي القريمي أبو البقاء ، الكليَّات، تحقيق:عدنان درويش ومحمَّد المصري، مؤسَّسة الرسالة، ط2، دمشق، 1432هـ- 2011م، ص418.

[77]- سورة القِيَامَةِ، الآية1.

[78]- ابن منظور الإفريقي المصري أبو الفضل جمال الدِّين محمَّد بن مكرم، لسان العرب، دارصادر،ط1،ج15، بيروت، 1410هـ- 1990م،ص464.

قائمة المصادر والمراجع :

1- ابن عقيل بهاء الدِّين عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، دار الفكر،ط1 ، القاهرة، 1394هـ- 1974م.

2- ابن منظور الإفريقي المصري أبو الفضل جمال الدِّين محمَّد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر،ط1،ج15، بيروت، 1410هـ- 1990م.

3- ابن هشام الأنصاري المصري ابن أحمد بن عبد الله، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، مطبعة المدني، د.ط، ج1، القاهرة، د.ت .

4- ابن هشام الأنصاري جمال الدِّين عبد الله، شرح قطر النَّدى وبلُّ الصَّدى، دار الفكر، ط1، بيروت، 1434هـ- 2012م.

5- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار الطَّلائع، د.ط، القاهرة، 2009م .

6- الأنباري عبد الرحمان بن محمَّد، أسرار العربيَّة، تحقيق: محمَّد حسين شمس الدِّين، دار الكتب العلميَّة، ط2، بيروت، 2010م.

7- الجوجَري شمس الدِّين محمَّد بن عبد المنعم بن أحمد المصري، حاشيَّة الجوجري على شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار ابن الجوزي،ط1، القاهرة، 1439هـ- 2018م .

8- الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، منشورات جامعة قاز يونس، ط2 ، بنغازي، 1996م .

9- الزمخشري جار الله محمود بن عمر، الكَشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الكتاب العربي، د.ط، بيروت، د.ت .

10- الزمخشري محمود بن محمَّد بن أحمد، المفصَّل في صَنعَة الإعراب، تحقيق: الشريبني شريدة، دار الحديث، د.ط، القاهرة، 1434هـ- 2013م .

11- السجاعي أحمد بن عبد الله المصري، حاشيَّة السجاعي على شرح قطر النَّدى وبلِّ الصَدَّى، دار ابن الجوزي، ط1، القاهرة، 1439هـ- 2018م .

12- السيِّد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، دار ابن الجوزي، ط1، القاهرة، 1431هـ- 2010م .

13- السَيوطي جلال الدِّين، الأشباه والنظائر في النَّحوِ، تحقيق: فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، ط1،بيروت، 1404هـ- 1984م.

14- عبَّاس حسن، النَّحو الوافي، دار العلوم، د.ط، القاهرة، د.ت .

15- الفيشي يوسف بن عبد الله المصري، حاشيَّة الفيشي على شرح قطر الندَّى وبلِّ الصَّدى، دار ابن الجوزي، ط1، القاهرة، 1439هـ- 2018م.

16- القرطبي أبو عبد الله محمَّد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التُّراث العربي، د.ط، بيروت، 1966م.

17- الكفراوي حسن بن علي الأزهري، شرح الكفراوي على متن الآجروميَّة، دار الكتب العلميَّة، ط1، بيروت، 2010م.

18- الكفوِي القريمي أبو البقاء أيُّوب بن موسى الحُسيني، الكليَّات، تحقيق:عدنان درويش ومحمَّد المصري، مؤسَّسة الرسالة، ط2، دمشق، 1432هـ- 2011م.